جامعة المنصورة
كلية السياحة و الفنادق

اتجاهات التنمية السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة – المملكة الأردنية الهاشمية "دراسة تحليلية لآراء العاملين في القطاع السياحي"

إعداد
د. محمد فاضل المحاسنة
د. بشار محمد النجداوي
د. اسامة الغصاونة الرواشده
مي منير علي

جامعة البلقاء- الاردن

مجلة كلية السياحة والفنادق - جامعة المنصورة
عدد (١٥) الجزء الاول - يونيو ٢٠٢٤

الملخص

تتناول هذه الدراسة اتجاهات التنمية السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة في إقليم الجنوب في المملكة الأردنية الهاشمية، من وجهة نظر العاملين في القطاع السياحي، وذلك للمساعدة في عملية التخطيط للتنمية السياحية، حيث أن العاملين في القطاع السياحي من السكان المحليين هم أفضل من يعبر عن الاحتياجات المطلوبة لتطوير العملية السياحية في منطقتهم، إضافةً إلى أن محافظتي الكرك والطفيلة تعد من المناطق السياحية الواعدة في المملكة، والتي تتميز بإمكانيات سياحية متنوعة ذات جذب سياحي كبير، حيث أنَّها تزخر بالكثير من الأماكن الأثرية والسياحية، هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات التنمية السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة في جنوب الأردن، وإبراز مقومات الجذب السياحي الطبيعية والبشرية وأثرها في العرض والطلب السياحي في المحافظتين، وقد أظهرت النتائج التي توصلت إليها الدراسة تنوع المقومات التاريخية والبيئية السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة والتي تسهم في تنشيط الحركة السياحية، وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للسكان المحليين في المحافظتين، وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات والوسائل المقترحة للتنمية السياحية،

أهمها تنشيط السياحة على مدار العام وإقامة المهرجانات والمعارض، ووضع برنامج شامل تشترك فيه الجهات السياحية المختصة من القطاع العام والخاص بهدف حل المشكلات المتعلقة بضعف التنمية السياحية في المحافظتين.

Abstract

The Study aimed to identify the trends of Tourism Development in the governorates of Karak and Tafila in the South of Jordan, and to highlight the attractions of natural and human tourism and its impact on the supply and demand of tourism in the two governorates, The results of the study showed the diversity of the historical and environmental factors of tourism in the governorates of Karak and Tafila which contribute to activating the tourism movement, providing job opportunities and improving the level of services provided to local residents in the two governorates, The Study concluded with a set of Recommendations and Proposed means for tourism development, The Most important of which is the revitalization of tourism throughout the year, the establishment of Festivals and Exhibitions, and the establishment of a comprehensive program involving the competent tourism bodies from between the Public and Private Sectors.

مقدمة:

حظيت السياحة في المملكة الأردنية الهاشمية بأهمية واعتبار كبيرين، لما لها من أثر كبير في النواحي الاقتصادية،

والاجتماعية، والثقافية، والبيئية، والعمرانية، الأمر الذي استدعى توجيه الاهتمام الحكومي والقطاع الخاص إلى ضرورة تنظيم وضبط وتوجيه وتقييم النشاط السياحي للوصول إلى الأهداف المرجوة منها.

وقد غدت السياحة واحدة من أهم صناعات العالم الرئيسة في الوقت الحاضر، إذ فاقت في معدلات نموها معدلات الزراعة والصناعة التقليدية من حيث جلب العملات الصعبة وفاقت إيراداتها العالمية الناتج المحلي الإجمالي لأي من دول العالم عدا الولايات المتحدة واليابان، وقد استطاعت السياحة تجاوز كل الأزمات وأثبتت أنها صناعة لا تنضب ولا تندثر رغم الأحداث والتطورات التي تمر بها دول العالم. فهي مرتبطة بالرغبة الإنسانية في المعرفة وتخطي الحدود والخروج عن الروتين والرتابة وعما هو مألوف.

وتشير الإحصاءات الصادرة عن المجلس العالمي للسياحة (World Travel & Tourism Council (WTTC))، أنه في عام ٢٠١٥ م وصل الناتج الإجمالي العالمي لصناعة السياحة من السلع والخدمات إلى حوالي ١٠ تريليون دولار، وأنها وفرّت حوالي ٣٠٠ مليون فرصة عمل، تقاضى أصحابها أجورا ناهزت ٣.٥ تريليون دولار أو ما يعادل ١٣.٥% من إجمالي الأجور في

العالم. (www.wttc.org)، وتتوقع منظمة السياحة العالمية أن يصل عدد السياح عام 2023 إلى نحو ٢.٠ بليون سائح.

وتقوم الرؤية المستقبلية لقطاع السياحة في المملكة الأردنية الهاشمية على جعل المملكة محطة رئيسة للسياح، وأن تقوم الحكومة بتفعيل الأجهزة المعنية للوصول إلى الأهداف المرجوة والتي من أهمها المساهمة بشكل فاعل في تنمية الاقتصاد الوطني وخلق فرص العمل الجديدة واستثمار وإدارة القطاع السياحي، وتسعى المملكة وفي إطار الجهود المبذولة لتصبح وجهة سياحية من الطراز العالمي وجذب ١٢ مليون زائر سنويا بحلول عام 2025، أي بزيادة قدرها أربعة أضعاف المستوى الحالي (وزرة السياحة، 2022).

وتتناول هذه الدراسة اتجاهات التنمية السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة في إقليم الجنوب في المملكة الأردنية الهاشمية، من وجهة نظر العاملين في القطاع السياحي، وذلك للمساعدة في عملية التخطيط للتنمية السياحية، حيث أن العاملين في القطاع السياحي من السكان المحليين هم أفضل من يعبر عن الاحتياجات المطلوبة لتطوير العملية السياحية في منطقتهم، إضافةً إلى أن محافظتي الكرك والطفيلة تعد من المناطق السياحية الواعدة في المملكة، والتي تتميز بإمكانيات سياحية متنوعة ذات جذب سياحي

كبير، حيث أنَّها تزخر بالكثير من الأماكن الأثرية والسياحية، أضف إلى ذلك ما تتميز به من معالم تاريخية وموروث ثقافي وحضاري عريق. ورغم ما تتمتع به محافظتي الكرك والطفيلة من مزايا فريدة من حيث الموقع والمناخ الملائم وتنوع العرض السياحي، إلا أن حصتها من الحركة الإجمالية لأعداد السياح في المملكة تعد قليلة جدا، والتي لا تتجاوز ٢ % من حجم الحركة السياحية في الأردن، حيث أن هناك تقصيرا في إيلاء قطاع السياحة الاهتمام المطلوب، ليصبح قطاعا مؤثرا وفاعلا في مجمل عمليات التنمية الشاملة وتحقيق التطور المطلوب لمستويات الدخل والمعيشة.

وتأتي هذه الدراسة للتعرف على الآراء العامة لفئة تمثل بؤرة العمل السياحي واهتمامه والمتمثلة في العاملين في القطاع السياحي في المناطق السياحية والأثرية في المحافظتين نحو التنمية السياحية وسبل تطويرها، وتحديد المقومات المؤثرة في العرض والطلب السياحي، والتعرف على المعوقات التنموية المرتبطة بالقطاع السياحي.

مشكلة الدراسة وأسئلتها: تكمن مشكلة الدراسة في ضعف الحركة السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة بالرغم من توفر عناصر الجذب السياحي والمقومات السياحية وتنوع البيئة

الطبيعية، والمناخ المعتدل، والمواقع الأثرية التي تجعل منهما منطقة جذب سياحي طوال العام. الأمر الذي يتطلب دراسة الواقع السياحي الحالي من خلال تحليل رؤية العاملين في السياحة نحو دور الجهات الحكومية والخاصة في التنمية السياحية، وفرص استغلال المقومات السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة استغلالا تاما، والإسهام في جذب السياح والاستثمارات السياحية العربية والأجنبية التي تقوم بدورها في توسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه وإيجاد فرص عمل جديدة، لذلك فمن الضروري دراسة مقومات التنمية السياحة وفهم ما تتمتع به للوصول إلى تنمية سياحية قائمة على أسس علمية صحيحة. وتأتي هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

١- ما مدى مساهمة القطاع السياحي الحكومي في التنمية السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة ؟

٢- ما مدى مساهمة القطاع السياحي الخاص في التنمية السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة ؟

٣- ما الوسائل المقترحة للتنمية السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة.

٤- ما المعوقات التي تواجه التنمية السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة؟"

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

– التعرف على واقع التنمية السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة من خلال دراسة تحليلية في أراء العاملين في القطاع السياحي.

– التعرف على مدى مساهمة القطاع السياحي الحكومي والخاص في التنمية السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة.

– تحديد المشكلات والمعوقات التي يعاني منها القطاع السياحي في محافظتي الكرك والطفيلة.

– تحديد برامج التنمية السياحية المفضلة والمقترحة من قبل العاملين في القطاع السياحي في محافظتي الكرك والطفيلة لتطوير صناعة السياحة وجعلها سياحة دائمة على مدار العام.

– رفع التوصيات للجهات المختصة بالسياحة في الأردن لتوجيه مشاريع التنمية السياحية من خلال ما تسفر عنه نتائج هذه الدراسة، لدفع الحركة السياحية وتوسيع قاعدتها في محافظتي الكرك والطفيلة.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة بأنها الدراسة الأولى التي تتناول موضوع التنمية السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة، وأنها تركز على الجانب التحليلي لآراء العاملين في القطاع السياحي ومما لا شك فيه أنّ دراسة كهذه ذات أهمية بالغة في

الدراسات السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة بخاصة، والأماكن الشبيهة بمنطقة الدراسة في المملكة الأردنية بعامة، كما أنها ذات أهمية لصانعي القرار لوضع برامج سياحية أفضل تتفق مع حاجات المحافظة.

وتكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- تسهم هذه الدراسة في تقديم رؤية عملية لتخطيط السياحة في محافظتي الكرك والطفيلة، مما يوفر أساساً علمياً يساعد الجهات المختصة على اتخاذ القرار التخطيطي الملائم لتوجيه مشاريع التنمية السياحية العامة والخاصة بناءً على آراء العاملين في القطاع السياحي، وذلك من خلال تحديد البرامج السياحية المقترحة من قبل العاملين في القطاع السياحي لتوجيه التنمية السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة.
- الحاجة إلى مثل هذه الدراسة لإثراء الأدبيات والدراسات المتعلقة بالتنمية السياحية.
- تساعد هذه الدراسة الجهات المختصة على معرفة المشكلات التي يعاني منها القطاع السياحي في

محافظتي الكرك والطفيلة والبرامج السياحية المقترحة لحل تلك المشكلات.

– تساعد هذه الدراسة متخذي القرار في وزارة السياحة في المملكة الاردنية الهاشمية على توظيف ما تخرج به من توصيات لتطوير صناعة السياحة في منطقة الدراسة والمملكة.

مقومات التنمية السياحية في منطقة الدراسة:

أولاً: الموقع والمناخ: تمتد محافظة الكرك بين خطي طـــول ً٥٣ َ١٩ ٣٥ وً١٧ ١٤ ْ٣٦ شرقا، ودائرتي عرض ً٠٣ ٌَ٥٣ ٣٠ و ً ٣١ ٢٨ ْ٣١ شمالاً، شكل (١)، ويفصلها وادي الموجب عن محافظة مأدبا شمالا، كما يفصلها وادي الحســـا عـــن محافظـــة الطفيلة جنوباً، ومن الشرق يحدها محافظة معان وصحراء البادية الأردنية، ومن الغرب البحر الميت، وتبلـــغ مســـاحة المحافظـــة ٣٥٠٤ كم٢ تشكل ما نســـبته (٣.٩%) مـــن مجمـــوع مســـاحة المملكة، وتعتبر محافظة الكرك من المحافظات المتميزة بســـبب تنوعها الجغرافي والمناخي، ويتسم مناخ محافظة الكرك بالتنوع حيث تتميز المناطق الغربية القريبة من البحر الميت بشتاء قصير وأمطار قليلة، وبصيف جاف وحار، أما منطقة المرتفعات الجبلية فتتميز بالمناخ المعتدل صيفاً والبرودة والأمطار شتاءاً وهي ذات

تركز سكاني كثيف أما الجهة الشرقية حيث تنتشر البادية الأردنية وتنخفض الكثافة السكانية فهي ذات أمطار قليلة ومنـــاخ جـــاف وحار.

أما محافظة الطفيلة فتقع فلكيا بين خطي طول [ً٥٥ ٠٥ ْ٣٦ – ٠٣ ١٨ ٣٥] شرقا، وبين ودائرتي عرض [ً٠٧ ٠ ٣١ – ١٦ ٣٦ ٣٠] وتبلغ مساحة محافظة الطفيلة ٢٢٠٩,٠٨ كم٢، وتنقسم المحافظة إداريا إلى ٣ ألوية، لواء القصبة ولواء بصيرا ولواء الحسا.

وتتميز المحافظة بموقعها الجغرافي المتوسط في المملكة ووقوعها أيضا في وسط محافظات الجنوب، كما تعتبر محافظة الطفيلة ومدينتها من المحافظات ذات التنوع الجغرافي والمناخي. ويسود محافظة الطفيلة مناخ البحر المتوسط بشكل عام، مع تأثره بمناخ المنطقة الصحراوية التي تتاخمه من المناطق الشرقية، وتتميز المنطقة بصيف حار جاف وشتاء بارد متفاوت المطر بالنسبة لتفاوت المناطق في المحافظة، فهناك الشتاء الدافئ نسبيا في وادي الحسا وضانا حيث تعتبر مناطق شفاغورية، وتتفاوت كميات الأمطار الساقطة من سنة إلي أخرى ومن منطقة إلى أخرى، وتسقط

الثلوج على المرتفعات، ويحدث الصقيع في فصل الشتاء أثناء الليل، ويبلغ متوسط كميات الأمطار التي هطلت على الطفيلة خلال العشرة سنوات الماضية نحو ٢٢٢ ملم سنويا.(الأرصاد الجوية،٢٠١٦)

الشكل (٠١): الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة في المملكة الأردنية الهاشمية

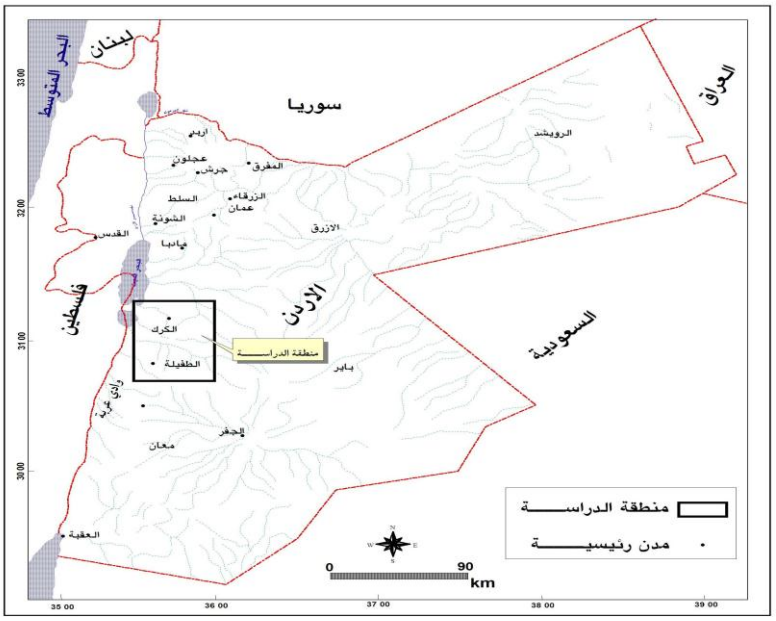

بعد استعراض الخصائص المكانية والمناخية لمنطقة الدراسة يمكن القول أن مناخ منطقة الدراسة ليس شديد الحرارة، أو شديد

البرودة بحيث يكون له تأثير سلبي ومحدد للمشاريع التنموية، وفي نفس الوقت يؤثر المناخ إيجابيا على إقامة مشاريع التنمية السياحية في المنطقة.

ثانيا: المقومات السياحية

تمتلك محافظة الكرك العديد من المقومات السياحية منها المواقع الأثرية والدينية والسياحية كقلعة الكرك، وأضرحة الصحابة في مدينتي مؤتة، والمزار، وجود بعض المعالم الطبيعية في وادي الموجب والبحر الميت (عبيسات، ٢٠١٠).

أما محافظة الطفيلة فتضم العديد من الأماكن التاريخية والأثرية والدينية، ومن أهمها قلعة الطفيلة، وقلعة بصيرا، ومحمية ضانا، وحمامات عفرا والبربيطة، وبعض المواقع الدينية كمقام الصحابي الجليل الحارث الازدي، وفروة الجذامي، وضريح الصحابي كعب الغفاري، رضي الله عنهم (القطامين، ٢٠٠٧).

الإطار النظري والدراسات السابقة

تعني التنمية السياحية مجموعة الترتيبات والسياسات والبرامج التي يتم تنفيذها في قطاع السياحة، بهدف تحقيق الزيادة المستمرة في الموارد السياحية والتي تتمثل أساسا في زيادة أعداد

السائحين والليالي السياحية، وكذلك الإنفاق السياحي والإيرادات السياحية، وهي الوسيلة التي تعد من وسائل التنمية الاقتصادية التي يصعب تحقيقها دون تخطيط، ويمكن تحديد أهداف التنمية السياحية، في مجموعة من الأهداف على مختلف الصعد كما يلي:

على الصعيد الاقتصادي: تسهم التنمية السياحية في تحسين ميزان المدفوعات، وتحقيق التنمية الإقليمية وإيجاد فرص عمل جديدة في المناطق النائية والريفية، وتوفير خدمات البنية التحتية. فقد أصبحت الدول تنظر إلى السياحة كقطاع اقتصادي له دوره في التنمية الاقتصادية إلى جانب قطاعات النشاط الاقتصادي الأخرى لذلك فإن أغلبية الدول تعتبرها (صناعة) لها أهميتها الاقتصادية والسياسية، فهي بذلك لم تعد حاجة اجتماعية أو مجالا للترفيه والراحة فقط بل أصبحت تشكل موردا أساسيا تعتمد عليه الدول في تنمية اقتصادياتها(هرمز، ٢٠٠٦).

١. **على الصعيد الاجتماعي:** تسهم التنمية السياحية في توفير الخدمات العامة ووسائل الترفيه من متنزهات ومتاحف وأماكن الاستجمام، بجانب إشباع رغبات السكان المحليين الاجتماعية (سماوي، ٢٠٠١).

٢. **على الصعيد البيئي:** تسهم التنمية السياحية في المحافظة على النظافة العامة والمحافظة على العناصر البيئية ومنع تدهورها ووضع الإجراءات والقوانين لحمايتها.
٣. **على الصعيد السياسي والثقافي:** تسهم التنمية السياحية في نشر الثقافات وزيادة التواصل بين الشعوب، وتطوير العلاقات السياسية بين الحكومات في الدول السياحية (مقابلة، ٢٠٠٥).

والسياحة كنشاط اقتصادي ينطوي على عدد من الخصائص منها (غنيم، ٢٠٠٤):

١. تشعب وتعدد مكونات النشاط السياحي وارتباطها بالكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى (صناعة خدماتيه).
٢. إن مدى ملائمة المناخ السياحي بمفهومه الشامل (الاستقرار السياسي، درجة التقدم الاقتصادي، عدم وجود اتجاهات عدائية اتجاه الأجانب). من العوامل المؤثرة على الطلب المنتج السياحي محليا ودوليا.
٣. ارتباط صناعة السياحة -كنشاط إنتاجي- يقدم خدمات ذات طبيعة خاصة بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الكثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

٤. تباين وتعدد أنواع السياحة وأغراضها مما يترتب عليه تنوع واختلاف الأنشطة وطبيعة الخدمات السياحية المرتبطة بها.

إن توافر الخصائص السابقة وغيرها من المتغيرات الداخلية والخارجية تؤثر تأثيراً مباشراً أو غير مباشر على الطلب السياحي ويضيف الكثير من الصعوبات التي تواجه القائمين على التخطيط السياحي. فالكثير من العوامل المؤثرة على الطلب السياحي لا يمكن التنبؤ بها.

وتبرز أهمية التنمية السياحية ومبررات الاهتمام بها في محافظتي الكرك والطفيلة من خلال:

– التنمية السياحية تسهم في زيادة الإيرادات السياحية وتمثل مصدرا للدخل للسكان وتسهم في تحسين الوضع الاقتصادي للسكان.

– تسهم التنمية السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة على تنمية عدد كبير من الخدمات المتكاملة والمركبة كثيفة العمالة بمختلف مستوياتها، فهي تعمل على إيجاد العمالة المباشرة في القطاعات السياحية مثل الفنادق والمطاعم السياحية ووكالات السفر، وتسهم في العمالة غير المباشرة المتمثلة في القطاعات التي تعتمد على السياحة مثل الزراعة والصناعة.

- تعمل التنمية السياحية على تنمية المناطق الأقل حظا، مما يحقق قدرا من التوازن التنموي، وتساعد على إعادة توزيع السكان داخل المحافظتين.

- تعمل التنمية السياحية على دفع عجلة التنمية الاجتماعية وتساعد على تطور الأماكن الريفية والصحراوية في محافظتي الكرك والطفيلة.

عناصر التنمية السياحية:

تشتمل التنمية السياحية على عدة عناصر أهمها (الرطروط، ٢٠٠٧، رعفيت، ٢٠٠٦):

١. الجذب السياحي Attraction وتشمل العناصر الطبيعية مثل: أشكال السطح والمناخ والغابات، والعناصر البشرية كالمتنزهات والمتاحف والمواقع الأثرية والتاريخية.
٢. المواصلات والنقل بأنواعه المختلفة البري والبحري والجوي.
٣. أماكن الإقامة والنوم سواء التجاري منها كالفنادق والمنتجعات، وأماكن النوم الخاصة مثل: بيوت الضيافة وشقق الإيجار.
٤. التسهيلات المساندة للسياحة: كالإعلان السياحي والإدارة السياحية والأشغال اليدوية والبنوك والتأمين والأمن.
٥. خدمات البنية التحتية كالمياه والكهرباء والاتصالات .

ويضاف إلى هذه العناصر جميعها الجهات المنفذة للتنمية، فالتنمية السياحية تنفذ عادة من قبل القطاع العام أو الخاص أو الاثنين معاً.

صناعة السياحة وقضايا التنمية الوطنية: تعتبر المقومات أو الموارد السياحية (التاريخية، الدينية، الطبيعية) إحدى الركائز الأساسية للعرض السياحي في أي دولة (رؤوف، ٢٠٠٣)، ويعتبر التباين بين الدول في هذا المجال من الضرورات الرئيسية للطلب السياحي، وفي كثير من الأحيان –وبصفة خاصة بالنسبة لبعض أنواع السياحة كالتاريخية منها أو البيئية تأتي الخدمات السياحية كمطلب أساسي لتحقيق الجذب السياحي المطلوب (شويكان، ٢٠٠٧) .

ولا يعني توافر المقومات أو الموارد السياحية بدولة ما أنها أصبحت مركزاً للجذب السياحي، حيث أن الكثير من المتغيرات الداخلية، والدولية مثل: توافر خطوط الاتصال والمواصلات الدولية والاستقرار السياسي أو السلم الاجتماعي في الدولة وغيرها من العوامل التي قد تؤثر تأثيرا ملموسا على طلب السائحين لخدمات الدولة السياحية (السرابي، ٢٠٠٩).

دور القطاع العام في التنمية السياحية: يتمثل دور الحكومة الأردنية في التنمية السياحية من خلال التسهيلات التي تقدمها وزارة السياحة للزوار وللسياح، وفي المحافظة على الأماكن السياحية وتسويقها، وتعد برامج وزارة السياحة الأساس الذي تستند عليه الأنشطة السياحية. ومنها:

١. إعداد الخطط والبرامج الوطنية للتنمية السياحية ضمن الخطة الخمسية العامة للدولة، ودراسة المشروعات السياحية الجديدة وجذب المستثمرين إليها، وتحديد وسائل تنفيذها، والقيام بالتنسيق بين القطاعات والمشروعات السياحية القائمة وتقييم نشاطها.
٢. المساهمة في رسم السياسة العامة لتنمية وعى المواطنين بالتراث الوطني، ووضع الإطار العام لبرامج التثقيف السياحى والتخطيط الإعلامي، لرفع مستوى المشاركة الوطنية فى صناعة السياحة.
٣. اقتراح عقد الإتفاقيات الدولية فى المجال السياحى، وتوثيق العلاقات مع المنظمات والهيئات الدولية، الحكومية وغير الحكومية، المهتمة بشئون السياحة.
٤. تحديد قيمة الرسوم على الخدمات السياحية.
٥. تنظيم المؤتمرات والندوات حول مختلف الجوانب السياحية

بقصد التعريف بالمنطقة والإمكانيات السياحية فيها، وكذلك المشاركة فى المؤتمرات والمعارض السياحية الدولية (وزارة السياحة، 2020).

وتقوم الرؤية المستقبلية لقطاع السياحة في المملكة الأردنية الهاشمية، على جعل المملكة منطقة جذب سياحي، وأن تقوم الأجهزة الحكومية المختصة بتسهيل وتفعيل الأجهزة المعنية للوصول إلى تنمية سياحية تسهم في تنمية الاقتصاد الوطني، وفي خلق فرص عمل للشباب في المملكة، وأن يضطلع القطاع الخاص بدور ايجابي فيما يتعلق في استثمار وإدارة المنشآت السياحية. وينحصر الدور الذي يمكن أن تقوم به المملكة في تنمية القطاع السياحي في عدة وظائف من أهمها:

١. التشريع وسن القوانين المشجعة للسياحة ومنح التسهيلات الكافية في مجال العبور والانتقال بين الحدود والحصول على التأشيرات وتبسيط إجراءات الحصول عليها، وترسيخ الحقوق والواجبات والالتزام البيئي وحفظ حقوق العاملين في القطاع السياحي.

٢. التخطيط للعمل السياحي وتطويره لضمان مواكبة وملائمة المنتج السياحي لتحقيق الرضا بين السياح، الأمر الذي يعمل على زيادة أعداد السياح، ويتمثل الدور التخطيطي من خلال:

الاستخدام الأمثل للموارد السياحية، والتخطيط لبرامج التسويق السياحي، والتنظيم الداخلي للأنشطة السياحية، والمشاركة بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع السياحية.

٣. التمويل ومنح القروض والتسهيلات المحفزة ومنح الأراضي وتأجيرها للاستثمار السياحي، وإقامة مشاريع البنية التحتية من شوارع وحدائق وغيرها في المناطق السياحية أو المستهدفة بالتنمية السياحية.

٤. التنسيق بين الدوائر الرسمية في الدولة من خلال الجهات المعنية مثل وزارة الخارجية ووزارة الداخلية، من أجل تسهيل إجراءات الدخول والخروج، والوزارات الأخرى مثل وزارة النقل والاتصالات والطيران وقطاع الكهرباء والماء والأشغال العامة، لتأهيل وصيانة المواقع السياحية والتاريخية ورفدها بخدمات البنية التحتية من شوارع وإنارة ومياه وكهرباء ولوحات إرشادية وخدمات سياحية أخرى، والمشاركة في المنظمات والاتفاقيات والمعاهدات الدولية للسياحة، والتعاون الدولي في المجالات السياحية بكافة أنواعها.

وتتبع المملكة مجموعة من الوسائل المتنوعة في عرضها السياحي بغرض تطوير للمنتج السياحي ومن أهم هذه الوسائل:

- **وسائل الإعلام:** من خلال وسائل الدعاية والإعلان كالصحافة والإذاعة والتلفزيون والمجلات والكتيبات والملصقات والخرائط والأفلام إضافة إلى المشاركة في المعارض والمهرجانات السياحية.

- **تطوير المناطق الأثرية والسياحية وإنشاء البنية التحتية:** حيث تقوم وزارة السياحة بصيانة وتأهيل المواقع السياحية ورفدها بالخدمات كالطرق والكهرباء والماء واللوحات الإرشادية وأماكن الجلوس وإقامة المتنزهات والمتاحف بالقرب من المواقع الأثرية (وزارة السياحة، 2020).

الدراسات السابقة: سيتم تخصيص هذا الجزء لعرض دراستين تناولت التنمية السياحة في محافظتي الكرك والطفيلة، حيث قام (الكساسبة، ٢٠٠٦) بدراسة بعنوان "مستقبل التنمية في محافظة الكرك جنوب الأردن" وهدفت هذه الدراسة إلى التعرّف على الواقع التنموي للمشاريع الحكومية في محافظة الكرك والتعرف على مشكلاتهم التنموية وبرامج التنمية المقترحة لحلها. وأظهرت نتائج الدراسة أن محافظة الكرك ملائمة لمشاريع التنمية السياحية ، وأن مستوى الخدمات السياحية في المحافظة هو أقل من مثيله

في الأردن، كما أظهرت الدراسة أن السكان في منطقة الدراسة يعانون من مشاكل اقتصادية، وأنّ لديهم برامجهم الخاصة التي تسهم في التنمية السياحة في المحافظة، وتحسين مستوى الدخل والخدمات للسكان في المنطقة.

كما قام **(القطامين، ٢٠٠٧)** بدراسة بعنوان " واقع السياحة في محافظة الطفيلة"، هدفت إلى التعرف على واقع السياحة في محافظة الطفيلة وتحديد مقومات الجذب السياحي الطبيعية والبشرية وإبراز أثر كل من المقومات على السياحة في المحافظة، وهدفت إلى التعرف على الخصائص العامة للسياح وإلقاء الضوء على المشكلات التي تواجههم أثناء زيارتهم لمحافظة الطفيلة. استخدمت الدراسة أداة الاستبيان التي تم توزيعها على مجموعة من السياح العرب والأجانب خلال الفترة من بداية شهر كانون أول ٢٠٠٥ وحتى نهاية شهر تشرين أول ٢٠٠٦، وتوصلت الدراسة إلى أن منطقة الدراسة تتمتع بالعديد من الإمكانات السياحية، وأن هناك نقص في الخدمات السياحية ووسائل الترويح وصعوبات تتعلق بالوصول إلى المناطق السياحية في المحافظة، وأوصت الدراسة بوضع خطة شاملة يشترك فيها القطاعين العام والخاص لمحاولة حل المشكلات

المتعلقة بالسياحة في المحافظة، مما ينعكس على تحسين الحركة السياحية.

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح ندرة الدراسات التي تناولت التنمية السياحية في منطقة الدراسة، وأظهرت هذه الدراسات إلى وجود فوائد عديدة للتنمية السياحية في تأثيرها الإيجابي على تطوير جوانب الحياة للسكان في محافظتي الكرك والطفيلة.

المنهجية والإجراءات: اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة التنمية السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة، وكما تم استخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة، للخروج بالحقائق التي تخدم أهداف الدراسة، إضافة إلى البيانات التي تم استخلاصها من المصادر الثانوية.

مجتمع الدراسة وعينتها: يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في المنشآت السياحية الخاصة في محافظتي الكرك والطفيلة، وتشمل العاملين في قطاع الفنادق والمطاعم ووكالات السفر والسياحة، بالإضافة إلى العاملين في عدد من المنشآت السياحية والمساندة للسياحة مثل أصحاب محال القطع الأثرية والمصنوعات اليدوية وغيرها.

وتم اختيار عينة الدراسة بأسلوب المسح الشامل لجميع العاملين في القطاع السياحي في المحافظتين من العاملين في الوظائف القيادية والإدارية والفنية، وقد تم توزيع ١٣٥ استبيان، استرجع منها ١١٦ استبيان، وتم استبعاد ٧ استبيانات لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي، ليصبح عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل ١٠٩ استبيان. والجدول رقم (٠١) يبين وصفا لخصائص عينة الدراسة.

الجدول (٠١): وصف خصائص عينة الدراسة

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية (%)
الجنس	ذكر	95	87.2
	أنثى	14	12.8
المؤهل العلمي	ثانوية فما دون	15	13.4
	دبلوم	51	46.9
	جامعي	43	39.7
الخبرة	أقل من ٥	43	39.2
	٥ – ١٠	44	40.2

	أكثر من ١٠	22	20.6
الفئة العمرية (سنة)	١٨ – ٢٤	18	16.3
	٢٥ – ٣٠	33	30.1
	٣١ – ٤٠	35	32.5
	٤٠ فأكثر	23	21.1
الدخل الشهري (دينار أردني)	٣٠٠ فما دون	36	33.0
	٣٠١ – ٦٠٠	43	39.7
	٦٠١ – ١٠٠٠	17	15.8
	أكثر من ١٠٠٠	13	11.5

يتضح من النتائج في الجدول (١) المتعلقة بالبيانات النوعية والوظيفية الخاصة بأفراد عينة الدراسة المستهدفة، أن ٨٧.٢% من عينة الدراسة من الذكور بينما شكلت الإناث ١٢.٨ %. ويتضح أن المستوى التعليمي لعينة الدراسة يعد مرتفعاً نوعاً ما حيث بلغت نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي ٣٩.٧%، ومن حملة درجة الدبلوم المتوسط ٤٦.٩ %، بينما لم تتجاوز نسبة الحاصلين على مؤهل الثانوية فما دون عن ١٣.٤%.أما متغير

الخبرة العملية فقد شكلت الفئة العمرية (٥-١٠) سنوات ما نسبته ٤٠.٢ % ، بينما شكلت الفئة العمرية التي تقل عن ٥ سنوات ما نسبته ٣٩.٢%، أما الذين تزيد خبرتهم العملية عن ١٠ سنوات في العمل السياحي فبلغت نسبتهم ٢٠.٦% من عدد أفراد عينة الدراسة.وكان توزيع الأعمار لأفراد عينة الدراسة الأكبر يقع ضمن الفئة المتوسطة العمر حيث بلغت نسبة الذين تقع أعمارهم بين (٣١ – ٤٠) سنة ٣٢.٥ % من عدد أفراد العينة، والذين تقع أعمارهم من (٢٥ – ٣٠) سنة ٣٠.١%، أما الذين تزيد أعمارهم عن ٤٠ سنة فلم يتعدوا ٢١.١% من عدد أفراد العينة، والذين تقع أعمارهم ضمن الفئة العمرية (١٨-٢٤) فقد بلغت نسبتهم نحو ١٦.٣ %، وبلغت نسبة أفراد العينة الذين تزيد دخولهم الشهرية عن ١٠٠٠ دينار ١١.٥%، والذين تقل دخولهم عن ٣٠٠ دينار ٣٣%.

٤.٣ أداة الدراسة: تم بناء استبانه خاصة بالدراسة وفقاً للبيئة السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة ، انسجاماً مع أهداف الدراسة ولغاية جمع البيانات والإجابة عن أسئلة الدراسة، وقد اشتملت هذه الاستبانة على ٧ أجزاء هي:

الجزء الأول: ويشمل المعلومات الديموغرافية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، وتشمل (المستوى التعليمي، الدخل الشهري، عدد سنوات الخبرة، طبيعة العمل).

الجزء الثاني: ويتكون من (١٠) فقرات تقيس دور الجهات السياحية الحكومية في التنمية السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

الجزء الثالث: ويتكون من (٥) فقرات تقيس دور المنشآت السياحية الخاصة في التنمية السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

الجزء الرابع: ويتكون من (٧) فقرات تقيس المعوقات التي تواجه التنمية السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة .

الجزء الخامس: ويتكون من (٥) فقرات تقيس الوسائل المقترحة لتنمية القطاع السياحي في محافظتي الكرك والطفيلة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

وقد تم تدريج مقاييس الدراسة للجزء الخامس، والسادس، والسابع، والثامن حسب معيار ليكرت الخماسي إلى (١–لا أوافق بشده، ٢–لا أوافق، ٣–محايد، ٤– أوافق، ٥–أوافق بشدة)، كما تم الاعتماد على مقياس الوسط الحسابي المرجح ليعطي تصور

أقرب وأوضح لأهمية فقرات محاور الدراسة، مع العلم أنه تم معالجة جميع الفقرات لجميع العناصر لتتناسق مع تدرج واحد.

صدق أداة الدراسة: تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية من أقسام السياحة والآثار في جامعتي مؤتة والحسين بن طلال، بقصد "تحكيم الاستبيان ومدى شمولية الفقرات التي تم صياغتها، وتحديد مدى صلاحية كل فقرة لقياس ذلك البعد، ومدى ملاءمتها للتطبيق". وقد أسفرت نتائج التحكيم عن قبول الفقرات التي حازت على درجة اتفاق ٨٠% من المحكمين، وحذف وتعديل وإضافة بعض الفقرات.

ثبات أداة الدراسة: تم التأكد من ثبات أداة الدراسة، من خلال حساب معامل ثباتها باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لفقرات كل مجال على حده وللأداة ككل، ليتم التحقق من مدى درجة اتساق كل فقرة من فقراتها، وبالتالي ثبات الأداة ككل. وكانت النتائج كما هي موضّحة في:

الجدول رقم (٠٢): قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي

اسم المتغير والبعد	معامل الثبات (كرونباخ ألفا)
دور الجهات الحكومية في التنمية السياحية	0.87
دور المنشآت السياحية في التنمية السياحية	0.81
المعوقات التي تواجه التنمية السياحية	0.84
الوسائل المقترحة للتنمية السياحية	0.80
معامل الثبات الكلي	0.91

يتبيّن من نتائج الجدول (٠٢) أنّ معامل الثبات لجميع مجالات أداة الدراسة مقبول لإجراء الدراسة بمصداقية، حيث بلغت قيمة معامل الثبات الكلي ٩١.٠%، وقد تراوحت بين ٨٧.٠% و٨٠.٠%، وهي نسب ثبات مرتفعة ومقبولة لأغراض التحليل الإحصائي والبحث العلمي.

تنفيذ الدراسة الميدانية: بعد أن أصبحت أداة الدراسة جاهزة للتطبيق، قام الباحث بزيارة ميدانية لجميع المنشآت السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة، ووزعت الاستبانات على عينة الدراسة

المستهدفة، وتم استلام الاستبيانات بعد الإجابة عنها في وقتها المحدد، وقد واجه الباحث بعض الصعوبات منها: عدم وجود إحصائية دقيقة لأعداد العاملين في المنشآت السياحية وخاصة الصغيرة منها، وعدم التزام أفراد العينة بتعبئة الاستبانة بالشكل المطلوب، مما أضطر الباحث إلى إعادة تطبيقها.

أساليب معالجة البيانات وتحليلها: تم تصنيف جميع إجابات فقرات مجالات الدراسة وفقا لمقياس ليكرت الخماسي (Likert) وحدد بخمس إجابات حسب أوزانها رقميا على النحو التالي:

١. (أوافق بشدة)	**ويمثل (٥ درجات).**
٢. (أوافق)	**ويمثل (٤ درجات).**
٣. (محايد)	**ويمثل (٣ درجات).**
٤. (لا أوافق)	**ويمثل (٢ درجتان).**
٥. (لا أوافق بشده)	**ويمثل (١ درجة واحدة).**

مع الأخذ بعين الاعتبار أن قيم المتوسطات الحسابية التي وصلت إليها الدراسة سيتم التعامل معها لتفسير البيانات على النحو التالي:

مرتفع	متوسط	منخفض
(٣.٦٨ فما فوق)	(٢.٣٤-٣.٦٧)	(٢.٣٣ فأقل)

وبناء على ذلك فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للفقرة اكبر من (٣.٦٨) فيكون مستوى التصورات مرتفعاً، أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي (٢.٣٤-٣.٦٧) فان مستوى التصورات متوسطا، وإذا كان المتوسط الحسابي أقل من (٢.٣٣) فيكون مستوى التصورات منخفضا.

وعالجت الدراسة البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية إحصائيا، باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS، حيث قام الباحث بترميز متغيرات الدراسة بطريقة واضحة، ثم إدخال البيانات إلى البرنامج. ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها، استخدم الباحث التوزيعات التكرارية، ومقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت، وذلك لتحديد الأهمية النسبية لفقرات الدراسة.

نتائج الدراسة

أولا: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما مدى مساهمة القطاع السياحي الحكومي في التنمية السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة.

للإجابة عن السؤال، عمدت الدراسة في قياس **مساهمة القطاع السياحي الحكومي في التنمية السياحية في محافظتي**

الكرك والطفيلة إلى اعتماد مجموعة من المؤشـــرات الأساســـية التي تتعلق بتوفر الخدمات العامة وما يتفرع من هذه المؤشرات من تفرعات فرعية ذات صلة بموضوع الدراسة،:والجدول التالي يبين هذه النتائج:

الجدول (٠٣): الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات المبحوثين نحو مدى مساهمة القطاع السياحي الحكومي في التنمية السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة.

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
التعاون مع الجهات الأمنية بتوفير الأمن للسياح	4.09	0.94	مرتفع
توفير النشرات والمعلومات والخرائط السياحية في الأماكن السياحية	3.87	1.11	مرتفع
الاهتمام بالمحافظة على البيئة والنظافة العامة للأماكن السياحية	3.65	0.76	متوسط

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
استغلال الموارد السياحية المتاحة بالشكل الأمثل لتحقيق أكبر عائد سياحي	3.59	1.03	متوسط
المحافظة على الموارد السياحية وحمايتها من التدهور	3.54	0.98	متوسط
عمل الحملات الإعلانية لترويج الحركة السياحية	3.29	0.91	متوسط
توفير وسائل الراحة للسياح في المناطق السياحية والأثرية	3.28	0.66	متوسط
تطوير الأطر القانونية المشجعة والداعمة للسياحة	3.09	0.92	متوسط
نشر الوعي بأهمية السياحة كعائد اقتصادي	2.97	0.84	متوسط
توفير المناخ الاستثماري	2.94	0.98	متوسط

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
الآمن لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية			
الاتجاه العام	3.43	0.72	متوسط

يتضح من نتائج جدول (٠٣) أن مستوى مساهمة القطاع السياحي الحكومي في التنمية السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة جاءت بمستوى متوسط بشكل عام، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات المبحوثين (3.43)، بانحراف معياري ٠.٧٢، وتعكس هذه النتيجة مستوى متوسط وأقل من المطلوب في دعم القطاع الحكومي لمفردات التنمية السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة والمحافظة على البيئة الطبيعية والبيئية المساهمة في التنمية السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة

ثانيا: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما مدى مساهمة القطاع السياحي الخاص في التنمية السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة.

للإجابة عن السؤال، عمدت الدراسة في قياس **مساهمة القطاع السياحي الخاص في التنمية السياحية في محافظتي**

الكرك والطفيلة إلى اعتماد مجموعة من المؤشـــرات الأساســـية التي تتعلق بدور القطاع الخاص بالتنمية الســـياحية،:والجـــدول التالي يبين هذه النتائج:

الجدول (٠٤): الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات المبحوثين نحو مدى مساهمة القطاع السياحي الخاص في التنمية السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة.

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
التعاون مع الجهات المنظمة للأنشطة والمهرجانات السياحية	3.54	1.04	متوسط
تشجيع السياح على القيام بزيارات أخرى من خلال جودة الخدمات المقدمة	3.44	0.97	متوسط
استقطاب الكوادر المحلية للعمل السياحي	3.42	0.82	متوسط
القدرة على استيعاب أعداد كبيرة من السياح خلال فترات	2.87	0.89	متوسط

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
الذروة السياحية			
تنويع الخدمات السياحية وتطويرها لجذب السياح خلال جميع فترات السنة	2.31	1.02	منخفض
الاتجاه العام	3.12	0.76	متوسط

يتضح من نتائج جدول (٠٤) أن مستوى مساهمة القطاع السياحي الخاص في التنمية السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة جاءت بمستوى متوسط بشكل عام، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات المبحوثين (3.12)، بانحراف معياري ٠.٧٦، وتعكس هذه النتيجة مستوى متوسط وأقل من المطلوب في دعم القطاع الخاص لمفردات التنمية السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة.

ثانيا: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما المعوقات التي تواجه التنمية السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة.

للإجابة عن السؤال الثالث، عمدت الدراسة إلى طـــرح أهـــم المعوقات التي تواجه التنمية السياحية فـــي محـــافظتي الكـــرك والطفيلة ، وقد جاءت النتائج خلال الدراسة المسحية كما يلي:

الجدول (٠٥): الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاجابات المبحوثين نحو المعوقات التي تواجه التنمية السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة.

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
زيادة حجم المخاطر التي تواجه الاستثمارات السياحية.	4.47	1.04	مرتفع
قلة الأنشطة السياحية والمهرجانات الترفيهية	4.24	0.95	مرتفع
عدم الاهتمام بالصناعات والمنتجات المكملة للأنشطة السياحية	3.99	0.98	مرتفع
ضعف خدمات البنية التحتية	3.98	0.90	مرتفع
معظم المشاريع السياحية صغيرة الحجم ولا تلبي	3.91	1.11	مرتفع

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
متطلبات السياح			
عدم التنوع والتجديد في الخدمات المقدمة للسياح	3.88	1.28	مرتفع
قلة وجود كوادر محلية مؤهلة ومتخصصة في مجال السياحة	3.54	1.20	متوسط
الاتجاه العام	3.97	0.73	مرتفع

يتضح من نتائج جدول (٥) أن مستوى المعوقات التي تواجه التنمية السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة جاءت بمستوى مرتفع بشكل عام، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات المبحوثين (3.97)، بانحراف معياري ٠.٧٣، وتعكس هذه النتيجة مستوى مرتفع للمعوقات التي تواجه التنمية السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة.

رابعاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: ما الوسائل المقترحة للتنمية السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة.

للإجابة عن السؤال الرابع، عمدت الدراسة إلى تحديد أهمية الوسائل المقترحة للتنمية السياحية **في محافظتي الكرك والطفيلة،**

من خلال اعتماد مجموعة من المؤشرات الأساسية التي تتعلق بالوسائل المقترحة للتنمية السياحية، وما يتفرع من هذه المؤشرات من تفرعات فرعية ذات صلة بموضوع الدراسة، وقد جاءت النتائج خلال الدراسة المسحية على النحو التالي:

الجدول (٠٦): الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات المبحوثين نحو المعوقات التي تواجه التنمية السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة.

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
تطوير المناطق المؤهلة سياحيا وإبرازها بوسائل الإعلام على الجذب السياحي.	4.10	0.90	مرتفع
دعم المكاتب السياحية للقيام بتنفيذ رحلات سياحية داخلية بأجور رمزية	3.98	0.89	مرتفع
تنظيم المعارض والمهرجانات السياحية الدورية وعلى مدار السنة	3.91	0.96	مرتفع

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
إشراك القطاع الخاص في تخطيط مشاريع التنمية السياحية	3.81	0.96	مرتفع
منح المستثمرين في القطاع السياحي الإعفاءات الضريبية الخاصة على إقامة المشاريع السياحية	3.78	0.99	مرتفع
الاتجاه العام	3.92	0.94	مرتفع

يتضح من نتائج جدول (٠٦) أن مستوى الوسائل المقترحة للتنمية السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة جاءت بمستوى مرتفع بشكل عام، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات المبحوثين (3.92)، بانحراف معياري ٠.٩٤، وتعكس هذه النتيجة مستوى مرتفع للاحتياجات التنموية المختلفة التي تنقصها منطقة الدراسة والتي تسهم في التنمية السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة.

الخلاصة والتوصيات

أولاً: أظهرت نتائج الدراسة أن محافظتي الكرك والطفيلة تتميز بوجود العديد من المقومات الطبيعية والبشرية والتي تلعب دورا كبيرا في تنمية السياحة من خلال استغلال تلك المقومات والحفاظ عليها، والتي هي بحاجة إلى الاستغلال الأمثل من خلال تسويقها ضمن برامج شاملة وخاصة ذات الطابع البيئي، وذلك بهدف التغلب على موسمية السياحية، كما أن هذه المقومات وبهذا الكم والتنوع لا تكفي لإنعاش حركة السياحة لأن الكثير من المناطق السياحية والمؤهلة بحاجة إلى توفير الخدمات العامة والتسهيلات السياحية، حيث أن تدني مستوى الخدمات يؤثر في استغلال تلك المقومات بحيث تسهم في تنمية السياحة في منطقة الدراسة، كما أظهرت الدراسة أن تطوير المواقع السياحية والاهتمام بمشاريع البنية التحتية والدعم الحكومي للمشاريع السياحية من أهم الوسائل لزيادة الكفاءة السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة، والتي قد تسهم بشكل مباشر في حل بعض المشاكل الاجتماعية مثل البطالة وتدني مستوى الخدمات المقدمة للسكان المحليين. تهدف التنمية السياحية إلى تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية. وأن أول محور في هذه التنمية هو الإنسان الذي يعد أداتها الرئيس. لهذا فإن الدولة مطالبة بالسعي إلى توفير كل ما

يمكن لتبقى القدرات البدنية والعقلية والنفسية لهذا الإنسان على أكمل وجه. وإن عملية تنمية وتطوير السياحة تكون بحصر المصادر التي يمكن استخدامها في الصناعة السياحية وتقييمها بشكل علمي وإيجاد مناطق جديدة قد تجذب إليها السائحين مثل القرى السياحية أو الأماكن المبنية خصوصاً للسياحة. والتقييم هنا ليس مجرد تخمين نظري، وإنما تقويم مقارن مع المنتجات السياحية للدول المنافسة واعتمادها على اتجاهات وخصائص الطلب السياحي العالمي والذي يعد الأساس في تحديد وإيجاد البنية التحتية والفوقية للسياحة من خلال تشجيع الاستثمار السياحي وتخفيض الضرائب والإجراءات الجمركية على الأجهزة والمعدات اللازمة.

إن تنمية النشاط السياحي بحاجة إلى تعاون كافة الجهات وتضافر الجهود العاملة في الحقل السياحي. لأن السياحة قطاع اقتصادي يضم مرافق عديدة ونشاطات اقتصادية مختلفة. لذلك فإن أي تخطيط للتنمية السياحية يجب أن يهدف إلى وضع برامج من أجل استخدام الأماكن والمناطق السياحية، ثم تطويرها لتكون مراكز سياحية ممتازة تجذب السائحين إليها سواء أكان مباشرة أم عبر الإعلان السياحي أو غيره من وسائل الاتصال التسويقي.

وتجدر الإشارة إلى أن تنمية الصناعة السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة تحكمها عدة اعتبارات لا بد من مراعاتها وهي على النحو التالي:

- تدريب الجهاز البشري اللازم الذي يحتاج إليه القطاع السياحي حتى تتمكن المنشآت السياحية من القيام بدورها بالشكل المطلوب.
- المحافظة على المواقع السياحية، لأن جذب السياح إلى هذه المناطق يعتمد على المناخ أو الطبيعية أو التاريخ أو أي عامل آخر تتميز به المنطقة السياحية.
- الاستغلال الجيد للموارد السياحية المتاحة لتتمكن من مواكبة احتياجات الطلب السياحي المحلي والعالمي.
- إجراء دراسة شاملة للتأكد من الجدوى الاقتصادية للاستثمارات السياحية المقترحة وفيما إذا كان استثمارها سيدرّ أرباحاً أم لا.
- دعم الدولة للقطاع السياحي، بالتعاون مع القطاع الخاص في تنفيذ البرامج السياحية ويكون ذلك عبر خطة إعلانية تسويقية متكاملة.

- ربط خطة التنمية السياحية مع خطط التنمية الاقتصادية الأخرى لمختلف القطاعات الاقتصادية لتحقيق نمو متوازن وليس مجرد الاهتمام بالسياحة فقط.
- تحديد المشاكل التي قد تعترض تنمية الصناعة السياحية ثم وضع خطط بديلة في حال حدوث طارئ معين.
- دراسة السوق السياحي المحلية، من أجل معرفة نوعية السياح الوافدين وما هي تفضيلا تهم للسعي إلى تأمينها قدر الإمكان.
- توفير شبكة من الفنادق المناسبة لكل شكل من أشكال الدخل، ولكل نماذج الرغبات، وخاصة المناسبة لذوي الدخل المحدود، إذ أن حركة السياحة لم تعد مقتصرة على الأغنياء.
- رفع مستوى النظافة والخدمات السياحية لأنهما يؤديان دوراً مهماً في تطوير التنمية السياحة، فحين يتم الحفاظ على نظافة الشوارع والشواطئ والآثار وغيرها من عوامل الجذب السياحي، تجعل السائح يرغب في العودة إلى هذا البلد.

ثانياً: اتضح من نتائج الدراسة أن دور الجهات الحكومية في التنمية السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة جاء بدرجة

متوسطة بشكل عام، وغير متوائمة مع جهود الحكومة الأردنية الرامية إلى ترسيخ مبادئ التنمية السياحية المستدامة بما يحقق منافع اجتماعية واقتصادية في المحافظات الأردنية الأقل حظا، وأظهرت النتائج أن الجهات الحكومية تقوم وبشكل كبير بالتعاون مع الجهات الأمنية لتوفير الأمن للسياح، وأن الجهات الحكومية تبذل جهود كبيرة في سبيل التوعية للمحافظة على الموارد السياحية والاهتمام بالنظافة وتقديم النشرات السياحية والخرائط للسياح بجانب القيام بالمشاريع التنموية لتنمية الموارد السياحية لتقديم أفضل الخدمات للسياح، وأظهرت النتائج أن الجهات الحكومية عليها بذل المزيد من الجهود لتحقيق التنمية السياحية في منطقة الدراسة.

ثالثاً:اتضح من نتائج الدراسة أن دور الجهات الخاصة (المنشآت السياحية) في التنمية السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة جاء بدرجة متوسطة بشكل عام، وأن الجهات الخاصة العاملة في القطاع السياحي عليها تطوير أداء العاملين في المنشآت السياحية واستقطاب الكوادر المحلية في العمل السياحي، وقدرتها على استيعاب أعداد كبيرة من السياح خلال فترات الذروة السياحية، وتنويع خدماتها السياحية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة، الأمر الذي يسهم في تقديم خدمات سياحية مميزة للسياح، وزيادة رضا

السياح والإسهام في التنمية السياحية في منطقة الدراسة. دور القطاع الخاص في التنمية السياحية:

وتجدر الإشارة أن القطاع الخاص يعتبر الأكثر فعالية في مجال السياحة في المملكة، ويعول عليه كثيراً في تنمية وتطوير السياحة بمختلف أنواعها ونشاطاتها، كما يعتبر القطاع الخاص الداعم الأساسي للجذب السياحي، ليس فقط بمشاركته ومشروعاته التنموية بل بنشر الوعي السياحي من خلال إقامة الندوات والمؤتمرات والمشاركة في المهرجانات التي تثري هذا النشاط، ويتمثل دوره في دعم التنمية السياحية في المملكة كما يلي:

١. توفير البنية العلوية اللازمة لتنمية وتطور السياحة، والمتمثلة في إنشاء الفنادق والمطاعم والحدائق والمرافق الخاصة بالنشاطات الرياضية، كالرياضة المائية، والمخيمات الصيفية، والشتوية، وتنظيم الرحلات الجماعية للمناطق التاريخية والأثرية والمناطق الطبيعية.
٢. التركيز على توظيف العمالة الوطنية في كافة المشاريع التي تتعلق بالسياحة، والعمل على تعليمهم وتدريبهم بما يتلاءم مع هذا النوع من السياحة.
٣. التركيز على تنويع مشروعات السياحة البيئية حتى يمكن لجميع فئات المواطنين والمقيمين ارتياد هذه المشروعات.

٤. ضرورة أن تتولى الشركات التي تستثمر في مشاريع السياحة البيئية إعداد مجموعة من البرامج للسياحة الداخلية بما يتناسب مع المواطنين والمقيمين وبما يواجه مشاكل التلوث، وتدني نسب الأشغال في المشروعات السياحية بما يتلاءم مع تنوع المناخ بين المناطق.

رابعاً: اتضح من نتائج الدراسة أن من أهم المعوقات التي تواجه التنمية السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة تتمثل ضعف خدمات البنية التحتية في بعض المناطق السياحية، وغياب الدراسات المتخصصة لتقييم الوضع السياحي في المواقع القابلة للنمو السياحي في المنطقة، بجانب عدم الاهتمام بالصناعات والمنتجات المكملة للأنشطة السياحية.

وأشارت نتائج الدراسة أن زيادة حجم المخاطر التي تواجه الاستثمارات السياحية، وسيادة المشاريع السياحية صغيرة الحجم، وعدم التنوع والتجديد في الخدمات المقدمة للسياح من ضمن المعوقات التي تواجه التنمية السياحة، وهذا يشير إلى أن هناك إدراكا من العاملين في القطاع السياحي نحو إمكانية التعرض للخسارة في حال الاستثمار في القطاع السياحي، الأمر الذي أثر على طبيعة بعض المشاريع السياحية التي يديرها السكان والتي تكون مشاريع صغيرة لا تحقق طموح السياح والزوار في

المنطقة، بالإضافة إلى عدم توفر الخبرات الكافية في المحافظة من أجل ابتكار الوسائل التي تلبي طلب السياح، وعدم التنويع والتجديد في الخدمات السياحية.

رابعاً: أظهرت الدراسة أن من أهم الوسائل المقترحة للتنمية السياحية في محافظتي الكرك والطفيلة تتمثل في: ترميم وصيانة المعالم الأثرية وتجهيزها بالخدمات، وتسهيل إجراءات الحصول على تأشيرة السفر للسياح والعمل على وضع برامج سياحية متطورة تلبي حاجات السياح وتساهم في مواجهة المنافسة الخارجية، وتنظيم المعارض والمهرجانات السياحية الدورية وعلى مدار السنة، وإشراك القطاع الخاص في التخطيط السياحي ومنحهم الإعفاءات الضريبية.

التوصيات:

من خلال ما توصلت إليه الدراسة ومشاهدات الباحث الميدانية توصي بما يلي:

١- تفعيل دور الشركات السياحة والسفر من خلال تنظيم الرحلات السياحية وإعداد البرامج السياحية المدعومة لزيارة المناطق السياحية والأثرية في محافظتي الكرك والطفيلة وعلى مدار العام.

٢- اهتمام وزارة السياحية بإقامة المهرجانات والمعارض في محافظتي الكرك والطفيلة وعدم اقتصارها على فترات محددة في السنة.

٣- العمل على إيصال الخدمات العامة (الطرق والكهرباء والمياه والاتصالات والاستراحات والمتنزهات والاتصالات) إلى المواقع السياحية والأثرية في محافظتي الكرك والطفيلة.

٤- التعريف بالمواقع السياحية من خلال الإعلام المحلي وإعداد النشرات والخرائط السياحية.

٥- التوسع في إنشاء أماكن الترفيه والاستجمام في محافظتي الكرك والطفيلة، وزيادة الاهتمام بالسياحة البيئية فيها.

قائمة المراجع

- دائرة الأرصاد الجوية (٢٠١٦)، **بيانات مناخية غير منشورة**، عمان، الأردن.
- رؤوف، أبو العبد (٢٠٠٣) **أهمية السياحة في الاقتصاد الوطني**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.
- الرطروط، هيثم (٢٠٠٧)، **تخطيط وتنمية السياحة التراثية في نابلس**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

- رعفيت، سعيد بن سالم (٢٠٠٦)، **تقييم أثر السياسات العامة على النشاط السياحي في سلطنة عمان للسنوات (٢٠٠٤-١٩٨٠)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.
- سماوي، حابس (٢٠٠١)، **اتجاهات الحركة السياحية وأنماطها في منطقة العقبة**، مجلة دراسات، المجلد ٢٨، العدد ٢، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- شحادة، نعمان (١٩٩٠)، **مناخ الأردن**، دار البشير، عمّان، الأردن.
- شويكان، عبدالله (٢٠٠٩)، **اتجاهات التنمية في محافظة حقل " المملكة العربية السعودية" دراسة تحليلية لآراء السكان المحليين**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.
- عبيسات، زياد (٢٠١٠)، **السياحة والمعالم الدينية في الأردن**، دار الشروق، عمان، الأردن.
- العجلوني، عبد الله (٢٠١٦) تطور السياحة في الأردن: دراسة الوعي السياحي لدى طلبة الجامعات الخاصة الأردنية، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد ١٥.
- غنيم، عثمان محمد (٢٠٠٤) **التخطيط السياحي والتنمية**، درا صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- القطامين، عادل (٢٠٠٧) **واقع السياحة في محافظة الطفيلة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

- الكساسبة، صالح، (٢٠٠٢). "البرامج المفضلة للتنمية في وادي عربة بالأردن". **مجلة مؤته للبحوث والدراسات**، ١٨ (٢).

- مقابلة، خالد (٢٠٠٠)، **صناعة السياحة في الأردن**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- هرمز، نور الدين (٢٠٠٦)، **التخطيط السياحي والتنمية السياحية**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٢٨) العدد (3)، اللاذقية، سوريا.

- والسرابي، علاء (2001)، **قضايا التنمية السياحية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

- وزارة السياحة والآثار (2020) **الإستراتيجية الوطنية للسياحة**، عمان، الأردن.

- WTTC (2017) WTTC data gateway,. World Travel and Tourism Counci, London.